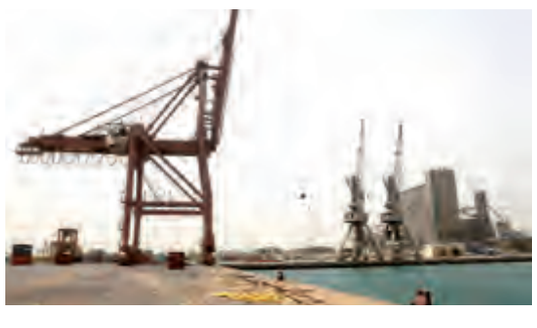

## الإمـارات تعلن عن «وقف مؤقت» للعملية العسكرية في الحديدة غرب اليمن

6

### على غرار ما تم بالقطاع النفطي

## الفضل يقترح إنشاء إدارة للتكويت بالوزارات والجهات الحكومية

احمد الفضل

قدم النائب أحمد الفضل اقتراحا برغبة لإنشاء إدارة لـ (التكويت) في الوزارات والجهات الحكومية. ونص الاقتراح على ما يلي:قام القطاع النفطي بإنشاء إدارة تحت مسمى إدارة (التكويت) وتحت كل قطاع نفطي تم إنشاء فريق عمل تحت مسمى (فريق عمل التكويت) وهي الجهة المعنية بتعيين المواطنين حديثي التخرج ومن ذوي الخبرة على بند العقود المبرمة بين القطاعات النفطية والقطاع الخاص (المقاولين)، ما ساهم القرار في توفير وخلق فرص عمل جاذبة لديها مضافة لها امتيازات تكون قريبة من امتيازات موظفي القطاع النفطي.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي : على غرار ما تم بالقطاع النفطي تقوم وزارات الدولة ومؤسساتها وهيئاتها التي تمتلك عقودا ضخمة تبدأ من مليون دينار كويتي فما فوق بإنشاء إدارة تحت مسمى (التكويت) أسوة بالقطاع النفطي، وتكون مهمتها تعيين موظفين كويتيين من حديثي التخرج أو من ذوي الخبرة على أن يكون صاحب المهنة ثابتاً في وظيفته وان تغيرت مسميات عقود المقاولين.

## عاشور يسأل الصبيح عن الوثائق التي استندت إليها «القوى العاملة» لإصدار اعتماد لعدد من النقابات والاتحادات

صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالًا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح عن الوثائق التي استندت إليها الهيئة العامة للقوى العاملة بإصدار اعتماد لكل من (اتحاد المزارعين ونقابة العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية واتحاد العمالة المنزلية واتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي).

وطلب النائب إفادته وتزويده بالآتي:

1 – كشف بعدد شهادات الاعتماد التي منحتها الهيئة العامة للقوى العاملة والخاصة بالنزاع في نقابة العاملين في وزارة الكهرباء والماء والمستندات التي على أساسها منحت هذه الشهادات.

2 – نسخة من حكم الاستئناف الخاص بنقابة العاملين في وزرة الكهرباء والماء وآلية تنفيذه والمستندات التي بناء عليها منحت شهادة اعتماد المجلس العائد بحكم التمييز.

3 – سبب امتناع الهيئة العامة للقوى العاملة عن إصدار شهادة اعتماد لمجلس نقابة العاملين في بلدية الكويت المنتخب في فبراير 2018.

4 – الأسباب التي استندت إليها الهيئة العامة للقوى العاملة في إصدار شهادة مجلس إدارة نقابة العاملين في بلدية الكويت الأخير خلافًا للمجلس المنتخب في فبراير 2018.

5 – هل لدى الهيئة العامة للقوى العاملة علم بأن رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين في بلدية الكويت لا يعمل في بلدية الكويت؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بما يفيد ذلك.

6 – نمى إلى علمي أن الاتحاد الدولي للنقابات قد تقدم لمنظمة العمل الدولية بشكوى ضد تجاوزات الهيئة العامة للقوى العاملة والقانون رقم (6) لسنة 2010 في شن العمل في القطاع الأهلي، فهل هذا الأمر صحيح؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بما يفيد ذلك.

7 – نسخة من الوثائق والمستندات التي استندت إليها الهيئة العامة للقوى العاملة بإصدار اعتماد لكل من (اتحاد المزارعين ونقابة العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية واتحاد العمالة المنزلية واتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي).

8 – هل أخطر المجلس التنفيذي السابق لاتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي الهيئة العامة للقوى العاملة بموعد مؤتمره العام؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالأسباب التي دفعت الهيئة إلى تجاهل هذا الأمر.

9 – هل نفذت الهيئة العامة للقوى العاملة جميع الأحكام النهائية الصادرة لصالح مجلس إدارات الاتحادات والنقابات العمالية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بجميع المستندات التي تفيد ذلك.

10 – لماذا لم توقف الهيئة العامة للقوى العاملة التعامل مع المجلس المبطل بحكم التمييز بعد إخطارها بذلك حفاظًا على أموال ووثائق الاتحاد؟

11 – ما سبب امتناع الهيئة العامة للقوى العاملة عن اعتماد شهادة المجلس المنتخب لنقابة العاملين في وزارة التربية تحت الاتحاد الحكومي؟ مع تزويدي بما يفيد ذلك.

12 – منحت هيئة القوى العاملة مجالس نقابات العاملين في وزارة الكهرباء والماء ووزارة المواصلات فترة تعويضية دون ورود ذلك في الحكم، لذا يرجى تزويدي بالنصوص القانونية واللوائح التي استندت إليها الهيئة في منحهم الفترة التعويضية.

13 – الأسباب التي حالت دون تعيين المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة رغم مرور فترة على إسناد هذا المنصب بالوكالة.

14 – نسخة من محاضر اجتماعات الجمعيات العمومية للنقابات والاتحادات المشار إليها مع كشف الحضور واللجان الخاصة بذلك، ونسخة من القرارات الصادرة عنها واللوائح الداخلية الخاصة بهذه النقابات والاتحادات.

### مغالطات نائب تزامنت مع افتراءات روجت لها حسابات مشبوهة في وسائل التواصل

# نقابة العاملين بمجلس الأمة: نرفض إقحام الموظفين في تصفية حسابات وصراعات سياسية

ربيع سكر

أصدرت نقابة العاملين بالأمانة العامة بمجلس الأمة بيانا ردا على الاتهامات التي رددها النائب شعيب المويزري الأسبوع الماضي في جلسة مناقشة ميزانية مجلس الأمة .

ونص البيان كالتالي : برغم ايماننا الكامل والمطلق بحق عضو مجلس الامة في ممارسة دوره الرقابي على أداء كافة مؤسسات الدولة ، وواجبه في كشف مواضع الخلل الإداري والمالي في تلك المؤسسات ، الا ان ما أثاره أحد أعضاء مجلس الامة وتلته بعض وسائل التواصل الاجتماعي المشبوهة من اتهامات واساءات ، لدى مناقشة ميزانية مجلس الامة الأسبوع الماضي ، وايراده لحالات تتعلق بموظفين افاضل وموظفات فاضلات ، ومحاولة اتهامهم بالتجاوز ، والمخالفة ، والافتئات على حقوق ومكتسبات وظيفية ليست لهم ، وبشكل غير صحيح ، كان له الوقع السيء ، والأثر السلبي على موظفي الأمانة ، الذين يعملون بجد واجتهاد ومثابرة وحرفية من أجل تسهيل عمل نواب المجلس وتسيير العمل البرلماني بكافة أوجهه .

وتود نقابة العاملين بالأمانة العامة لمجلس الأمه إزاء تلك المغالطات التي أوردها النائب ، والاساءات والافتراءات التي روجت لها بالتزامن ، حسابات مشبوهة في وسائل التواصل الاجتماعي ، أن تؤكد على التالي

1 – تعرب نقابة العاملين بالأمانة العامة للمجلس عن اعتزازها التام بموظفي الأمانة العامة كافة ، وباخلاصهم وتفانيهم في عملهم ، وترفض أي تشكيك في سمعتهم واستحقاقهم وجدارتهم الوظيفية ، ومن بينهم ، من طالتهم تلك الافتراءات كالزميلة ايمان البداح والزميل عبدالله العوضي .

2 – ترفض النقابة اقحام موظفي وموظفات المجلس ، في عملية تصفية حسابات وصراعات سياسية ، على حساب سمعتهم وكراماتهم .

3 – تعرب النقابة عن امتنانها الكامل وشكرها لموقف رئيس مجلس الامة وغالبية أعضاء المجلس والأمين العام الذين تحدثوا في قاعة عبدالله السالم مدافعين عن الأمانة العامة وأداء موظفيها ، مؤكدين ان تلك الوقفة ترفع من معنويات منتسبي الأمانة العامة وتشكل لهم دافعا لمزيد من العمل والنجاح ..

4 – تطالب النقابة ، الأمانة العامة لمجلس الامة ، باتخاذ موقف واضح وحاسم بأسرع وقت ممكن ، في الدفاع عن موظفيها ، وتفنيد كل ما ورد من مغالطات واتهامات بحق موظفيها .

وختاما ، تجدد نقابة العاملين بالأمانة العامة للمجلس ، التأكيد على الاستمرار في ممارسة دورها المحوري ، والمتمثل في الدفاع عن حقوق موظفي الأمانة والحفاظ على مكتسباتهم وحقوقهم ، وتدعو الجميع مجددا الى النأى بالامانة العامة وموظفيها عن التصارع السياسي وتصفية الحسابات . (نقابة العاملين بالأمانة العامة بمجلس الأمة).

مبنى مجلس الأمة

### بدلا من توظيفهم في عقود المقاولين

## المويزري يسأل الرشيدي عن سبب عدم تعيين الكويتيين بشكل مباشر في الجهات النفطية

وجه النائب شعيب المويزري سؤالا إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي عن أسباب عم تعيين الكويتيين بشكل مباشر في الجهات النفطية التابعة للدولة بدلا من توظيفهم في عقود المقاولين.

وطلب النائب إفادته وتزويده بالآتي:

1 – نمى إلي علمي أن الشركات والمؤسسات النفطية الحكومية تعلن عن توظيف الكويتيين في عقود المقاولين وتجري لهم المقابلات في هذه الجهات ومن ثم يبلغ المقاولون بتوظيف المقبولين منهم في عقود لمدد طويلة تتراوح بين سنتين إلى أكثر من أربع سنوات ومن ثم تدفع هذه الجهات رواتب الذين توظفهم وكذلك المميزات الخاصة بهم كتذاكر السفر والتأمين الصحي وقيمة السيارات المؤجرة وغيرها إلى المقاول ومن ثم يدفع المقاول للموظف كما تدفع دائرة التكويت ما لا يقل عن (300) دينار شهريا (للمقاول) عن كل موظف كويتي توظفه، فما إجراءاتكم ضد هذا العبث في الأموال العامة؟ ولماذا لا يوظف الكويتيون بشكل مباشر في الشركات والمؤسسات النفطية التابعة للدولة بدلا من توظيفهم في عقود المقاولين؟

2 – هل لدى الشركات والمؤسسات النفطية الحكومية برامج وخطط لتدريب الكويتيين وتعيينهم بشكل مباشر في الجهات النفطية التابعة للدولة (غير ما يجري حاليا تحت ما يسمى التوظيف في عقود المقاولين)؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجي تزويدي بكل المستندات الدالة على ذلك وإذا كانت الإجابة بالنفي ما أسباب عدم وجود هذه الخطط؟

3 – كم يبلغ عدد الكويتيين العاملين في المؤسسات والشركات النفطية الحكومية والشركات المتعاقدة مع تلك الجهات الذين أنهيت عقودهم أو فصلوا منذ 1 يناير 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بجميع المستندات المتعلقة بقرارات تعيينهم ونسخة من قرار فصلهم أو رنهاء عقودهم متضمنا الأسباب.

4 – نسخة من عقود التوظيف منذ اليوم الأول لكل من (محبوب علم، وحنيف بارفيز وخورشيد خان وغياص علم) من أحد الجنسيات الآسيوية ونسخة من أي تجديد أو تعديل في تلك العقود ونسخة من أوامر تحويل مرتباتهم لآخر أربعة أشهر وما طبيعة عملهم واختصاصهم؟ ونسخة من شهادات الدراسية وشهادات الخبرة وما صلة القرابة بينهم؟

5 – ما دور المذكورين أعلاه والمدعو أحمد خليل في عقود شركة نفط الكويت؟ ولماذا تم تسمية أحمد خليل كبير مهندسين مختصين مع أن تخصصه في الهندسة المدنية وهو تخصص غير نادر؟ ولماذا يحظى بمميزات رؤساء الفرق؟ مع تزويدي بنسخة من قرار تعيينه ونسخة من العقد متضمنا الدرجة والمسمى والراتب والسيرة الذاتية والشهادات الدراسية.

شعيب المويزري

## عمر الطبطبائي يسأل الحجرف عن منح مديرين في هيئة الاستثمار مميزات لا تمنح لبقية الموظفين

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالًا إلى وزير المالية نايف الحجرف عن مميزات عدد من مديري ومستشاري الهيئة في عهد العضو المنتدب السابق لا تنطبق على باقي موظفي الهيئة من أهمها مكافأة نهاية الخدمة.

ونص السؤال على ما يلي:

أولًا: قام مدير إدارة الشؤون القانونية في الهيئة العامة للاستثمار في شهر أبريل الماضي بنقل موظف كويتي إشرافي من إدارة الشؤون القانونية إلى إدارة القروض دون إبلاغ الموظف المعني ودون التنسيق معه بخصوص النقل حيث أصدر القرار رقم (11) لسنة 2018 الخاص بنقله.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب نقل الموظف المعني من الإدارة التي يعمل بها إلى إدارة أخرى لا تتماشى وتخصصه الوظيفي والخبرات التي يتمتع بها؟ يرجى تزويدي بأسباب عدم إبلاغه وأخذ موافقته على النقل قبل إصدار القرار بذلك.

2 – هل رفع الموظف المعني بالنقل عريضة شكوى إلى وزير المالية بالاشتراك مع موظفين آخرين في الهيئة العامة للاستثمار لتحسين أوضاعهم الوظيفية قبل إصدار قرار النقل؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من عريضة الشكوى، وبيانات الموظفين الموقعين عليها وبردكم الخاص بهذا الشأن.

3 – هل استعين بمستشارين قانونيين من خارج الهيئة بعد نقل الموظف المعني من إدارة الشؤون القانونية لسد حاجة العمل؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من عقد الاستشارة المبرم معهم. 4 – كم يبلغ عدد موظفي الإدارة القانونية في الهيئة العامة للاستثمار؟ وما تخصصاتهم الوظيفية؟ مع تزويدي بنسخة عن السيرة الذاتية لكل منهم، وهل سيستغني مستقبلًا عن أحد منهم وينقل إلى إدارة أخرى دون التنسيق معه؟

5 – كم يبلغ عدد عضويات مجالس الإدارات لموظفي الإدارة القانونية والمكافآت الحاصلين عليها نتيجة العضويات وتاريخ تعيينهم بها؟ مع تزويدي بالمهام الرسمية والتدريبية لكل منهم على حدة منذ تعيين المدير الحالي لإدارة الشؤون القانونية في الهيئة. ثانيًا: أبرمت الهيئة العامة للاستثمار عقود عمل مع عدد من مديري ومستشاري الهيئة في عهد العضو المنتدب السابق تتضمن مميزات عديدة لا تنطبق على باقي موظفي الهيئة من أهمها مكافأة نهاية الخدمة، حيث تحتسب المكافأة على أساس راتب ونصف عن كل سنة خدمة عمل دولة الكويت.

1 – كيف تحتسب مكافأة نهاية الخدمة لكل منهم على هذا الأساس؟ وهل تم مقارنته بما هو متبع في المؤسسات المشابهة للهيئة مثل المؤسسة العامة للتأمينات والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية؟ وهل أعدت دراسات خاصة بهذا الشأن قبل توقيع العقود، إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بها، مع نسخة من محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمتضمن الموافقة على المميزات الوظيفية لهم.

2 – هل يوجد حد أعلى وحد أدنى لاحتساب مكافأة نهاية الخدمة لهؤلاء الموظفين؟ وما العمر الوظيفي لكل منهم؟ حيث نمى إلى علمي تجاوز بعضهم (35) عامًا من الخدمة دون إحالتهم للتقاعد عملًا بتوصية مجلس الوزراء بتحويل جميع موظفي الدولة للتقاعد ممن تجاوزت خدمتهم (30) عامًا.

3 – هل تم العمل بتوصية مجلس الوزراء بإحالة موظفي الهيئة ممن تجاوزت خدمتهم (30) عامًا للتقاعد؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بكشف بأسمائهم وفترات خدمتهم في الهيئة، مع بيان أسباب بقاء غيرهم في العمل واستبعادهم من الإحالة للتقاعد.

4 – كشف بأسماء ومناصب موظفي الهيئة العامة للاستثمار (ذوي العقود وغيرهم) وبيان حالتهم الوظيفية وسنوات خبرتهم، وكشف بأسماء وعدد عضويات مجالس الإدارات لكل منهم والمكافآت الحاصلين عليها من هذه العضويات، وأيضًا اللجان الداخلية والخارجية لكل منهم على حدة.

عمر الطبطبائي

## وفد نيابي يتوجه إلى القاهرة للمشاركة في أعمال البرلمان العربي

توجه وفد نيابي امس إلى العاصمة المصرية القاهرة اليوم للمشاركة في اعمال الجلسة الخامسة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي المزمع عقدها هناك خلال الفترة من 2 الى 4 يوليو الجاري.

ويضم الوفد أعضاء البرلمان العربي النواب علي الدقباسي وخالد العتيبي ود.وليد الطبطبائي.

الوفد النيابي